الأمم المتحدة

A/63/574–S/2008/741

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
28 November 2008
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة الثالثة والستون**
البند ٢١ من جدول الأعمال
**مسألة قبرص**

**مجلس الأمن**
**السنة الثالثة والستون**

## رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، موجهة إليكم من كمال غوكري، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق)، يحيل بها رسالة من محمد علي طلعت، رئيس الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر الضميمة).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باكي **إلكين**
السفير
الممثل الدائم

011208 011208 08-62416 (A)

## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نسخة من الرسالة المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الموجهة إليكم من محمد علي طلعت، رئيس الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر الضميمة).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كمال **غوكري**
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص

**ضميمة**

أتشرف بأن أشير إلى الرسالة الموجهة من زعيم القبارصة اليونانيين، السيد ديمتريس كريستوفياس، بشأن قيام الإدارة القبرصية اليونانية من جانب واحد بتعيين حدود الولاية البحرية والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط (A/63/554-S/2008/719، المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨) وأن أوجه عنايتكم إلى آراء الجانب القبرصي التركي في هذا الشأن.

وقبل التعليق على مضمون الرسالة، أود في البداية أن أكرر تأكيد أن الأنشطة التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني من جانب واحد فيما يتصل بتعيين حدود مناطق الولاية البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط قبل التوصل إلى تسوية شاملة إنما تشكل حكما مسبقا على الحقوق الأساسية للشعب القبرصي التركي ومصالحه وانتهاكا لتلك الحقوق والمصالح، وهو الشعب الذي كان شريكا على قدم المساواة في تأسيس جمهورية قبرص في عام ١٩٦٠، وبالتالي له حقوق متساوية في الموارد الطبيعية لجزيرة قبرص والمناطق البحرية الخاصة بها وله أن يبت في أمرها مثله مثل غيره. ومن الجدير بالذكر أن المسألة الحساسة المتعلقة بتعيين حدود مناطق الولاية البحرية لقبرص كانت تشكل جانبا هاما من جوانب المفاوضات التي جرت برعاية الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤. وقد تم تناول هذا الموضوع في خطة الأمم المتحدة للتسوية الشاملة على أساس أنه سيجري البت فيه بعد التوصل إلى تسوية سياسية شاملة في قبرص. وعلاوة على ذلك، يتعين أيضا الإشارة إلى أن الإدارة القبرصية اليونانية، التي تتصرف على نحو يفهم منه أنها الحكومة الشرعية لجمهورية قبرص، لا تمثل سوى الشعب القبرصي اليوناني وليس لها أي سلطة للتفاوض بشان أي اتفاقات أو إبرامها، أو إجراء عمليات مسح استكشافية باسم قبرص بأكملها. وفضلا عن ذلك، لا بد أيضا ألا يغيب عن الأذهان أن تركيا، بصفتها دولة مجاورة، لها أيضا حقوق ومصالح مشروعة وقانونية في شرق البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي فإن هذه المسألة لا تقتصر على قبرص وحدها. فثمة أجزاء من المناطق البحرية التي أعلن أنها منطقة اقتصادية خالصة لما يسمى بجمهورية قبرص تتعلق أيضا بحقوق تركيا ومصالحها؛ وهو ما يفسر النزاع المتعلق بالأنشطة البحثية الجارية بشأن الاهتزازات الأرضية.

ويقدم السيد كريستوفياس في الرسالة الآنفة الذكر ادعاءات كاذبة ويشير إلى ما يسمى بأنه ”حادث خطير حصل ... قبالة المياه الإقليمية الجنوبية لقبرص، حيث تلقّت سفينتان تقومان بعمليات مسح استكشافية مشروعة ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ... تهديدات من سفينة حربية تركية، فأُجبرتا على الانسحاب ضمن المياه الإقليمية

لقبرص''. وهذا الادعاء ليس إلا محض افتراء. فوفقا للمعلومات التي تلقيتها من السلطات التركية في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، لمحت سفينة تابعة للبحرية التركية كانت تمر بالساحل الجنوبي الغربي من الجزيرة سفينتين مستأجرتين من قبل شركة أمريكية – نرويجية (هي شركة خدمات الجيولوجيا والنفط (PGS)) تضطلعان بأنشطة بحثية بشأن الاهتزازات الأرضية باسم الإدارة القبرصية اليونانية، وقامت بتحذيرهما من دخول منطقة الولاية البحرية التركية. وبالتوازي مع ذلك، طلبت السلطات التركية من سفير الولايات المتحدة والسفير النرويجي في أنقره أن يتكرما بالتدخل لتسوية المسألة دبلوماسيا، في الوقت الذي استمرت فيه سفن البحرية التركية في مطالبة سفن البحوث بمغادرة منطقة الولاية البحرية التركية، دون جدوى. فقد ظلت السفن المذكورة في المنطقة لمدة تناهز سبع ساعات دون إذن السلطات التركية. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ومع استمرار سفن البحوث فيما تضطلع به من أنشطة في المنطقة البحرية الواقعة في جنوب – جنوب غرب الجزيرة، وجدت أنه من الضروري أن أتصل بالسيد كريستوفياس لأطلب إليه إنهاء هذه الأعمال المتصلة بالاهتزازات الأرضية تماما، للحيلولة دون تصاعد المسألة بأي شكل. وقد كررت هذا الطلب في مناسبات أخرى كذلك. ولسوء الحظ، كان موقف السيد كريستوفياس في غاية التعنت، إذ أعرب عن تصميم الجانب القبرصي اليوناني على مواصلة الأنشطة البحثية. وقد طرأ تطور أدى بالمسألة إلى مزيد من التفاقم، وهو انضمام سفينة تحمل علم بنما إلى الأنشطة البحثية الجارية بشأن الاهتزازات الأرضية اعتبارا من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

ومن الجدير بالذكر أن محاولات الإدارة القبرصية اليونانية لفرض أمر واقع في شرق البحر الأبيض المتوسط من خلال أعمال أحادية، من قبيل عمليات المسح الاستكشافية، أو الأنشطة البحثية المتعلقة بالاهتزازات الأرضية والرامية إلى التنقيب عن النفط والغاز، ليست بالأمر الجديد، حسب ما وجهت عنايتكم إليه في رسالتي المؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، التي تم تعميمها باعتبارها من وثائق الأمم المتحدة (A/61/727-S/2007/54). وكما هو معروف، فقد وقعت الإدارة القبرصية اليونانية اتفاقا لتعيين الحدود البحرية مع مصر منذ فترة يرجع تاريخها إلى عام ٢٠٠٣، ومع لبنان في عام ٢٠٠٧، وقد سجلت تركيا والجانب القبرصي التركي اعتراضاتهما على الاتفاقين لدى الأمم المتحدة، وذكرا أن حقوقهما المشروعة في شرق البحر الأبيض المتوسط قد تعرضت للانتهاك. كما اعترض الجانب التركي على محاولة الجانب القبرصي اليوناني اعتماد قانون يحدد ١٣ حقلا للتنقيب عن النفط في محيط الجزيرة وعلى دعوته إلى تقديم عطاءات دولية للتنقيب عن النفط فيما يسمى بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص.

وفضلا عن ذلك، فإن هذه الأنشطة التي يضطلع بها الجانب القبرصي اليوناني مخالفة للقانون الدولي. فمن القواعد المستقرة أن تعيين الحدود في بحر شبه مغلق، مثل شرق البحر الأبيض المتوسط، لا يمكن أن يجري إلا بالاتفاق، ومع موافقة جميع الأطراف المعنية ومراعاة حقوقها المتبادلة. وبالنظر إلى عدم وجود اتفاق من هذا القبيل بشأن المنطقة الاقتصادية الخالصة للمنطقة المذكورة، فإن الإدارة القبرصية اليونانية ليس لها أي حق في أن تشرع في أي نشاط هناك، بما في ذلك ”عمليات المسح الاستكشافية“.

وأود أن أشدد على أن تحمس الجانب القبرصي اليوناني لتوجيه انتباهكم إلى هذه المسألة في الوقت الذي لا تزال فيه المفاوضات جارية على نطاق شامل بشأن المسائل الأساسية للتسوية الشاملة، التي من بينها بالتأكيد مسألة مناطق الولاية البحرية لجزيرة قبرص، هو جزء لا يتجزأ من المحاولات المزمنة التي تقوم بها الإدارة القبرصية اليونانية لتسوية المسألة بعيدا عن طاولة المفاوضات، وللتشهير بتركيا.

وأود أن أكرر مرة أخرى أنه على الرغم من الموقف السلبي للإدارة القبرصية اليونانية، سيستمر الجانب القبرصي التركي في المشاركة بحسن نية في المفاوضات الشاملة، وفي بذل قصارى جهده للتوصل إلى تسوية شاملة على أساس البارامترات التي وضعتها الأمم المتحدة ومجموع الأعمال التي اضطلعت بها في هذا الصدد.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد علي **طلعت**
الرئيس